

وزارة الخارجية

قرار

بشأن اتفاقية مزايا وحصانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن الموافقة على انضمام الجمهورية العربية المتحدة إلى اتفاقية مزايا وحصانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وعلى التحفظات المرفقة بهذا القرار ؛

قرر :

مادة وحيدة - تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية مزايا وحصانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتحفظات التي أبدتها حكومة الجمهورية العربية المتحدة على هذه الاتفاقية ويعمل بها اعتباراً من ٦ يونيو سنة ١٩٦٦
تحريراً في ٢٥ مارس سنة ١٣٨٦ (١٤ يونيو سنة ١٩٦٦)

محمود رياض

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

اتفاقية

مزايا وحصانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

رغبة في ضمان ورعاية حسن سير العمل في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأجهزته فقد وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١/٢/١٩٦٥ على تقرير المزايا والحصانات لهذا المجلس وأجهزته وذلك وفقاً للأحكام الآتية :

الفصل الأول

الشخصية القانونية :

المادة ١ - يتمتع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بشخصية قانونية من حيث أهلية :

(أ) تملك الأموال الثابتة والمتنقلة والتصرف فيها .

(ب) التعاقد .

(ج) التقاضي .

الفصل الثاني

الأموال والموجودات :

المادة ٢ - تتمتع أموال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ثابتة كانت أو متنقلة وموجوداته أينما تكون وأياً يكون حائزها بالحصانة القضائية ما لم يقرر رئيس المجلس التنازل عنها صراحة على ألا يتناول هذا التنازل إجراءات التنفيذ .

المادة ٣ - حرمة المباني التي يشغلها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مصنوعة ولا تخضع أمواله أو موجوداته أينما تكون وأياً يكون حائزها لإجراءات التفتيش أو الحجر أو الاستيلاء أو المصادرة أو ما مائل ذلك من الإجراءات الجزئية .

المادة ٤ - حرمة المحفوظات والوثائق بأنواعها كافة مصنوعة سواء أكانت خاصة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أو في حيازته .

المادة ٥ - يجوز لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية :

(أولاً) أن يحوز عملات ورقية وغيرها وأن تكون له حسابات بأية عملة يشاء .

(ثانياً) أن يتلقى تلك العملات وأن ينقلها من دولة إلى أخرى أو في داخل الدولة ذاتها وأن يحولها إلى أية عملة يشاء . ولا يجوز للمجلس أن يخرج من دولة - بالمخالفة للقوانين السارية فيها - قدر من العملات الخاصة لقيود بخاسة أكبر مما أدخله منها إلى تلك الدولة .

المادة ٦ - يراعى المجلس في مباشرة الحقوق المحولة له بالمادة الخاصة سابقاً الذكر ما تبديه الدول الأعضاء ذات الشأن من ملاحظات أو توصيات بما لا يتعارض مع مصلحة المجلس .

المادة ٧ - تتمتع أموال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ثابتة كانت أو متنقلة وموجوداته بالإعفاء مما يلي :

(٢) الضرائب المباشرة ما عدا ما يكون منها مقابل خدمات لمرافق الصامة .

(ب) الرسوم الجمركية والقوانين والأوامر الصادرة بحظر أو تقييد الاستيراد والتصدير بالنسبة لما يستورد أو يصدره من أدوات ومواد خاصة لاستعمالها أداء لمهمته الرسمية ولا يجوز له بيع ما استورده معفى من الرسوم الجمركية إلا بموافقة الحكومة صاحبة الشأن .

(ج) الرسوم الجمركية والقوانين والأوامر الصادرة بحظر أو تقييد الاستيراد والتصدير بالنسبة لما يستورده المجلس أو يصدره من المطبوعات الخاصة به .

(و) التسهيلات التي تمنح لمثل الدول الأجنبية الموقدين في مأمورية رسمية مؤقتة فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالعملة والقطع .

(ز) الحصانات والتسهيلات التي تمنح للممثلين الدبلوماسيين فيما يتعلق بامتعتهم الخاصة .

(ح) المزايا والاعفاءات والتسهيلات التي لاتعارض مع ماسبق ذكره مما يتمتع به الممثلون الدبلوماسيون مع استثناء الاعفاء من ضريبة الانتاج ومن الرسوم المحركة على الأشياء المستوردة غير امتعتهم الشخصية .

المادة ١٢ - يتمتع الممثلون المتفرغون لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حتى بعد زوال صفتهم التمثيلية بالحصانة القضائية فيما صدر منهم شفويا أو كتابة بسبب قيامهم بأعمالهم الرسمية مدة تمثيلهم للدولة في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

المادة ١٣ - لا تعتبر المدد التي يقضيها الممثلون المتفرغون للدول الأعضاء أثناء قيامهم بأعمالهم أوق المؤتمرات الخاصة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إقليم إحدى الدول الأعضاء بمثابة مدم إقامة فيما يتعلق بحساب الضريبة إذا ما كان فرض الضريبة مترتبا على الإقامة .

المادة ١٤ - لا تمتنع المزايا والحصانات للممثلين المتفرغين للدول الأعضاء لمصلحتهم الخاصة ولكن ضمانا لامتعتهم بكامل استقلالهم في أداء أعمالهم لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

ولذلك يجب على الدول الأعضاء رفع الحصانة عن ممثلها في جميع الأحوال التي يتضح فيها أن تلك الحصانة تحول دون تحقيق العدالة وأن رفعها عنهم لا يؤثر في الفرض الذي من أجله منحت تلك الحصانة .

المادة ١٥ - لا تطبق أحكام المواد ١١، ١٢، ١٣، ١٤ على ممثلي الدول الأعضاء بالنسبة لحكومات الدول الذين هم من رعاياها أو التي يمثلونها .

المادة ١٦ - تشمل عبارة ممثلي الدول الأعضاء الواردة في هذا الفصل جميع ممثلي الدول الأعضاء ومساعديهم والمستشارين والخبراء والفنيين والسكرتيرين الموقدين معهم .

المادة ١٧ - يقوم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بإبلاغ حكومات الدول الأعضاء بأسماء الممثلين المتفرغين للدول لدى المجلس وكذلك أعضاء اللجان الدائمة .

المادة ٨ - لا يعني ما يشتره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية علما لأعماله الرسمية من ضريبة الإنتاج أو رسم نقل الملكية .

الفصل الثالث

التسهيلات الخاصة بالرسائل :

المادة ٩ - تعامل الرسائل الرسمية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء معاملة لا تقل امتيازاً عن معاملة تلك الدول لرسائل أي دولة أخرى وبعثها الدبلوماسية وذلك فيما يتعلق بالأولوية ورسوم التخليص على البريد والرسائل البرقية بكافة أنواعها سلكية أو لاسلكية والمخابرات التليفونية وغيرها وفيما يتعلق أيضا برسوم نشر الأنباء التي تذاع بالصحف أو الراديو ولا تخضع هذه المكاتب والرسائل الرسمية لأية رقابة .

المادة ١٠ - يجوز لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ارسال مكاتباته برسول خاص أو بحقائب يكون لها وللرسول ما للرسول والحقائب الدبلوماسية من المزايا والحصانات .

الفصل الرابع

ممثلو الدول الأعضاء :

المادة ١١ - يتمتع الممثلون المتفرغون للدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وفي المؤتمرات التي يدعو إليها المجلس أثناء قيامهم بأعمالهم وسفرهم إلى مقر اجتماعهم وعودتهم منها بالمزايا والحصانات الآتية :

(١) عدم جواز القبض عليهم أو حجزهم أو حجز امتعتهم الشخصية .

(ب) الحصانة القضائية فيما يصدر عنهم قولاً أو كتابة أو عملاً بوصفهم ممثلين للدولة .

(ج) حرمة المحررات والوثائق .

(د) حق قبلم وتسليم مكاتباتهم برسول خاص أو في حقائب محتومة .

(هـ) حق إعفائهم وزوجاتهم من جميع قيود الإقامة ومن الإجراءات الخاصة بتبليد الأجنبي من كل التزامات الخدمة الوطنية في البلاد التي يدخلونها أو يمرون بها أثناء قيامهم بعملهم .

وفي حالة استدعاء غير هؤلاء من موظفي الأمانة العامة لتقديم الخدمة الوطنية فعل الحكومة صاحبة الشأن بناء على طلب الأمين العام أن تتوكل على قدر ما تستطيع استدعاء من تدعو حاجة العمل لبقائهم من هؤلاء الموظفين منها من تعطيل الأعمال الهامة تعطيلًا خطيرًا .

المادة ٢١ - علاوة على المزايا والحصانات المنصوص عنها في المادتين السابقتين يتمتع الأمين العام والأمين المساعدون والموظفون الرئيسيون هم وزوجاتهم وأولادهم القصر بالمزايا والحصانات التي تمنح طبقاً للعرف الدولي للبعوث الدبلوماسية كل بحسب درجته .

المادة ٢٢ - المزايا والحصانات التي تمنح للموظفين هي لصالح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وللأمين العام الحق بل ويقتضيه الواجب رفع الحصانة عن الموظفين غير المنصوص عنهم في المادة السابقة في كافة الأحوال التي يرى فيها أن الحصانة تحول دون أخذ العدالة مجراها وأن رفها لا يضر بمصالح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أما الموظفون المنصوص عنهم في تلك المادة فلا ترفع عنهم الحصانة إلا بموافقة المجلس .

المادة ٢٣ - يتعاون مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في كل وقت مع السلطات المختصة التابعة للدول الأعضاء لتحقيق العدالة ومراعاة تنفيذ لوائح الضبط وتجنب ما قد ينشأ من سوء استعمال المزايا والحصانات الممنوحة في هذا الفصل .

الفصل السادس

الخبراء :

المادة ٢٤ - يتمتع الخبراء "غير الموظفين المنصوص عنهم في الفصل الخامس" أثناء قيامهم بمهمة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية تنفيذاً لقرار يصدره المجلس بالمزايا والحصانات اللازمة لتأدية هذه المأمورية وعلى الأخص فيما يأتي :

- (١) عدم جواز القبض عليهم أو حجزهم أو حجز أملاكهم الشخصية
- (ب) الحصانة القضائية حتى بعد انتهاء مأموريتهم فيما يصدر عنهم بصفقتهم الرسمية .

الفصل الخامس

الموظفون :

المادة ١٨ - يحدد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بناء على ما يرفعه إزاء الأمين العام فئات موظفي الأمانة العامة الذين تنطبق عليهم أحكام المادة التاسعة وأحكام الفصل السابع ويقوم الأمين العام بإخطار الدول الأعضاء دورياً بأسماء هؤلاء الموظفين مع بيان وظائفهم .

المادة ١٩ - (أولاً) يتمتع موظفو الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والخبراء الذين يستعان بهم بالمزايا والحصانات الآتية :

- (١) الحصانة القضائية عما يصدر عنهم بصفقتهم الرسمية .
- (ب) الإعفاء من الضريبة على مرتباتهم ومكافآتهم التي تقاضوها ويتقاضونها من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

(ثانياً) وعلاوة على ما تقدم يتمتع موظفو الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والخبراء الذين يستعان بهم من غير رعايا دولة المقر :

- (١) بالإعفاء هم وزوجاتهم وأفراد أسرهم الذين يعولونهم من قيود الهجرة والإجراءات الخاصة بقيد الأجانب .

(ب) بالتسهيلات التي تمنح للموظفين الذين في درجاتهم من أعضاء البعثات الدبلوماسية المصمدين لدى الحكومة ذات الشأن فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالقطع .

(ج) التسهيلات التي تمنح للبعوث الدبلوماسيين في وقت الأزمات الدولية فيما يتعلق بعودتهم إلى وطنهم .

(د) بالإعفاء في بحرسة من تاريخ تسلمهم العمل من الرسوم الجمركية عما يستوردونه من أثاث ومتاع بمناسبة أول توطن في الدولة صاحبة الشأن .

المادة ٢٠ - يعنى موظفو الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والخبراء الذين يستعان بهم من التزامات الخدمة الوطنية على أنه : نسبة لرعايا كل دولة فإن هذا الإعفاء يقتصر على من أدرج اسمه منهم ضمن كشف بعه الأمين العام وتمتده الحكومة صاحبة الشأن .

المادة ٣٠ - انضمام إحدى الدول أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لهذه الاتفاقية يعني اتسامها بالإجراءات الدستورية لجعل هذه الاتفاقية جزءاً من تشريعها الداخلي .

المادة ٣١ - تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول بالنسبة للدول المنضمة إليها ما بقيت لها صفة العضوية في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

المادة ٣٢ - تصبح هذه الاتفاقية نافذة بالنسبة لكل دولة اعتباراً من تاريخ ايداعها الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وثيقة انضمامها ويقوم الأمين العام باخطار الدول الأعضاء بإيداع وثائق الانضمام .

عملت هذه الاتفاقية باللغة العربية في القاهرة يوم السبت ١٢ من شوال سنة ١٣٨٤ هـ الموافق ١٣ فبراير سنة ١٩٦٥ م من أصل واحد يحفظ بالأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتسلم صورة طبق الأصل لكل دولة من الدول المرتبطة بهذه الاتفاقية .

عن المملكة الأردنية الهاشمية
... ..
عن الجمهورية العراقية
... ..
عن الجمهورية العربية السورية
... ..
عن الجمهورية العربية المتحدة
... ..
عن دولة الكويت
... ..

التحفظ الأول :

عدم قبول ما جاء بالفقرة الأولى من المادة العشرين من إصفاة موظفي الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والخبراء الذين يستعين بهم من التزامات الخدمة الوطنية والأخذ فيما يتعلق بالموظفين والخبراء المذكورين في تلك الفقرة بذات الحكم المقرر في الفقرة الثانية من تلك المادة وذلك بتأجيل استدعاء من تدعو حاجة العمل لبقائهم من هؤلاء الموظفين والخبراء .

التحفظ الثاني :

عدم قبول ما جاء بالمادة الواحدة والعشرين من تمتع الموظفين الرئيسيين بالأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربيةهم وزوجاتهم وأولادهم القصر بالمزايا والحصانات التي تمتع طبقاً للعرف الدولي للبعوثيين الدبلوماسيين كل بحسب درجته .

(ج) حرمة المحررات والوثائق .

(د) حق تسليم وتسليم المراسلات المتبادلة بينهم وبين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برسول خاص أو في حقائب محتومة .

(هـ) التسهيلات التي تمنح لممثلي الدول الأجنبية الموفدين في مهمة رسمية مؤقتة فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالعملة أو القطع .

(و) الحصانات والتسهيلات التي تمنح للمثاليين الدبلوماسيين فيما يتعلق باستمتهم الخاصة .

(ز) إعفاؤهم وزوجاتهم وأولادهم القصر من قيود الهجرة وإجراءات قيد الأجانب والالتزامات الخاصة بالخدمات الوطنية .

المادة ٢٥ - المزايا والحصانات التي تمنح للخبراء لمصلحة المجلس ويكون للأمين العام الحق بل ويقتضيه الواجب رفع هذه الحصانة في الأحوال التي يرى فيها أن الحصانة تحول دون أخذ العدالة مجراها وأن رفعها لا يضر بصالح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

الفصل السابع

فض المنازعات :

المادة ٢٦ - يشكل المجلس هيئة لفض :

(أ) المنازعات الناشئة من التعاقد وغيرها من المنازعات المتعلقة بالقانون الخاص التي يكون المجلس أو أحد أجهزته طرفاً فيها .

(ب) المنازعات التي يكون طرفاً فيها موظف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية متمتع بحكم مركزه الرسمي بالحصانة إذالم ترفع عنه هذه الحصانة أحكام ختامية :

المادة ٢٧ - ليس في أحكام هذه الاتفاقية ما يؤثر على سلطة كل دولة من الدول الأعضاء في اتخاذ ما تراه مناسباً من تدابير لصيانة سلامة بلادها أو أمنها أو نظامها العام .

وعلى الدولة التي ترى ضرورة لاتخاذ مثل هذه التدابير أن تسارع بالاتصال برئيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقدر ما تسمح به الظروف للاتفاق على الإجراءات الكفيلة بحماية مصالح المجلس .

المادة ٢٨ - يرفع أي خلاف على تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية إلى محكمة العدل العربية ما لم يتفق الطرفان على طريقة أخرى .

المادة ٢٩ - يعرض مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هذه الاتفاقية على الدول الأعضاء للتوقيع والتصديق عليها .